أسواق متوحشة عابرة للحدود

شهدت مدن وعواصم عديدة خلال السنوات الماضية منتديات اقتصادية دولية رافقتها إجتماعات دورية ساخنة لمنظمة التجارة العالمية ، بالتزامن مع موجات متزايدة للغلاء وإرتفاع أسعار المنتجات والخامات الصناعية والزراعية ، وما يرافق ذلك من اختلالات وأزمات اقتصادية عالمية . وقد أثبتت الأحداث والوقائع والمفاوضات المعقدة وردود الفعل الغاضبة ، أنّ الأجندة القديمة لمنظمة التجارة العالمية ، لم تعُد مناسبة لبحث ومعالجة القضايا الشائكة التي ترتبط بمصالح اللاعبين القدامى والجدد (الدول الصناعية الكبرى والتجمعات الإقليمية).

أحمد الحبيشي

قبل ذلك.. وعلى امتداد العقد التسعيني الأخير من القرن العشرين شهد النظام الدولي تبدلات عاصفة، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية العالمية ، باتجاه إعادة صياغة العَلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول والأسواق لتصبح أكثر تكاملاً.. بيد أنّ منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية والنقدية الدولية كانت تسوّق تصورات جاهزة لإعادة هيكلة و تنظيم الأسواق وعولمة اقتصادات الدول بإيقاع متسارع أدى إلى مزيدٍ من البطالة والفقر في معظم دول العالم.

وفيما كانت الأفكار التي تسوِّقها منظمة التجارة العالمية وإلى جانبها المؤسسات النقدية والمالية الدولية، لا تجد من يتلقفها سوى النخب السياسية المتنفذة في معظم بلدان وحكومات العالم ، كانت ردود الفعل الغاضبة ضد الصيغة المتوحشة للعولمة تكتسب عمقاً شعبياً بسبب اتساع نطاق ضحاياها الذين أفزعهم ودمر حياتهم انتشار الفقر والبطالة وغلاء الأسعار بصورة دورية ومستمرة ، الى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة ، وضياع الشعور بالأمان وعدم اليقين بالمستقبل في مختلف بلدان العالم !!

اليوم .. ونحن على مقربة من الذكرى السادسة لأحداث ١١ سبتمبر المأساوية تزايدت على نحو خطير مؤشرات قوية لركود اقتصادي عالمي ، وسطَ ظهور أزمات مالية واقتصادية واجتماعية ، ومخاطر أمنية لم يسبق لها مثيل ، ولم تكن في حسبان مهندسي العولمة بصيغتها المتوحشة الراهنة.. جنباً إلى جنب مع تزايد حاجة المجتمع الدولي لتعاون فعّال بين كل دول وحكومات العالم ، لمكافحة الإرهاب وحل النزاعات الإقليمية التي تغذي ظاهرة التطرف والإرهاب.

اللافت للنظر أنّ أحداث ١١ سبتمبر وما رافقها من تداعيات أبرزها إحتلال أفغانستان والعراق ـ بصرف النظر عن الموقف من نظامي حكم طالبان وصدام حسين ـ جاءت في سياق الترابط الوثيق بين ظاهرة الإرهاب عابر الحدود.. والأسواق المتوحشة عابرة القارات.. والأخطر من ذلك انّ الإرهاب لم يكن نشاطاً حركياً مجرداً، بل كان ممارسة عملية لأفكار نظرية متطرفة أخذت تنتشر كالسرطان على نطاق عالمي ، بعد أن ارتدت لباساً دينياً، وهو ما دفع بعض المفكرين إلى القول بأنّ هذه الأفكار لم تكن نبتاً شيطانياً بل نتيجة موضوعية لخلل موجود في بُنية الواقع العالمي.

يذكرنا هذا المنطق بالأفكار الشيوعية التي وصفها المفكر الليبرالي الإصلاحي "جون كينز" بأنّها ليست نبتاً شيطانياً، بل هي نتاج طبيعي لمظاهر الاختلالات والتشوهات التي أصابت الرأسمالية في القرن التاسع عشر .. فكانت عبقرية جون كينز وزميله لودفيج ايرهارد صاحبة الفضل في إنقاذ الرأسمالية من خطر الشيوعية، عن طريق تدخل الدولة في تنظيم الأسواق وتحجيم الاحتكارات الكبرى وإدخال تنظيمات تشريعية واقتصادية مباشرة لرعاية القوى العاملة وتوفير الخدمات الاجتماعية وإنعاش الاقتصادات المنكوبة بأزمات الكساد والتضخم .

خلال ما سُميت بالحرب الباردة ، كان الاقتصاد العالمي يتوزع على ثلاثة محاور.. النظام الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق.. والنظام الاشتراكي الذي أوقف العمل بقوانين السوق وألغى الملكية الخاصة واستعاض عنها بالاقتصاد الكلي الذي تقوده وتخطط له الدولة.. أما المحور الثالث فقد تمثل في اقتصاد البلدان المستقلة والمتحررة من الاستعمار، وكان خليطاً من نظام اقتصادي موجه يجمع بين رأسمالية الدولة المالكة لأهم القطاعات الإنتاجية والخدمية الكبرى، إلى جانب دور القطاع الخاص كشريك مستفيد من دعم الدولة وحمايتها لنشاطه في مجالَ التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في منتصف القرن الماضي حقق النظام الاشتراكي العالمي الذي كان يقف على رأسه الاتحاد السوفيتي نجاحات كبيرة في ميادين الصناعة والزراعة والعلوم والكهرباء والتعليم والإسكان والخدمات الصحية، حتى أصبح قوة ضاربة نجحت في ارتياد الفضاء الخارجي، وامتلاك السلاح النووي والطاقة الكهربائية النووية، وبناء ترسانة عسكرية جبارة.

اكتسبت الاشتراكية – كنظام اقتصادي – جاذبية حفزت شعوب البلدان المتحرّرة حديثا، على الاستفادة من دور الدولة في إطلاق آليات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والانفتاح على خبرة بناء الاشتراكية ، الأمر الذي ضاعف حجم التحديات التي واجهت النظام الرأسمالي العالمي، خصوصاً بعد ظهور أشكال مختلفة من التنسيق والتعاون بين الدول النامية وبعضها من جهة.. وبين الدول النامية والبلدان الاشتراكية من جهة أخرى.. فظهرت دول نامية تأخذ بالتوجه الاشتراكي، ودول أخرى أخذت بأشكال مختلفة من الاقتصاد الموجه من قبل الدول إلى جانب اقتصاد السوق في آن واحد.

من جانبها لم تقلل البلدان الرأسمالية القائمة على اقتصاد السوق من خطر المنافسة مع الاقتصاد الاشتراكي، حيث أسهم المذهب الإصلاحي في الفلسفة الليبرالية الذي مثلته أفكار "جون كينز" و "لودفيج ايرهارد" ، في صياغة أفكار نظرية حديثة اعتمدت عليها الدوائر السياسية في البلدان الرأسمالية بإعداد برامج اقتصادية واجتماعية ، أوكلت للدولة مهمات محددة في مجال زيادة التوظيفات الخاصة بالرعاية الاجتماعية والصحية والخدمات التعليمية، والتدخل في ضبط الأسواق ومكافحة البطالة، ورفع معدلات النمو.. الأمر الذي أضفى على الرأسمالية طابعاً شعبياً فيما سميت الدولة الرأسمالية بدولة الرفاه.

في الاتجاه نفسه، سعت البلدان الرأسمالية إلى الاستفادة من وظائف الدولة الوطنية في البلدان النامية ، واستثمرت بفعالية غير مسبوقة مختلف السياسات الرامية إلى حماية الإنتاج المحلي ، فقامت بتصدير بعض الفروع الصناعية إلى أسواق هذه البلدان، وتحويل وكلاء منتجات الشركات الصناعية الرأسمالية إلى رجال صناعة محليين يضطلعون بمهام الصناعات التحويلية الخفيفة التي تؤمن ربحاً أفضل لمنتجاتها في أسواق البلدان النامية بالاستفادة من الإمتيازات التي تمنحها حكومات البلدان النامية لتشجيع الاستثمارات المحلية في مجال التنمية الصناعية من خلال تسهيل فرص الحصول على أراضي المنشآت الصناعية و تخفيض الإعفاءات الجمركية المفروضة على هذه المنشآت ، وإصدار التشريعات الوطنية لحماية منتجاتها.

من نافل القول إنّ هذه الإصلاحات الرأسمالية لعبت دوراً حاسماً في إيقاف جاذبية الاشتراكية التي استنفذت قواها المحركة ، فيما أدى الطابع الشمولي لنظامها السياسي القائم على حكم الحزب الواحد ، الى تحول الحزب السياسي من أداة لتحفيز المجتمع على الإنتاج والإبداع والعمل، إلى جهاز بيروقراطي مالك للدولة ومواردها وامتيازاتها.. فكانت النتيجة الطبيعية اندماج وظائف الحزب بوظائف الدولة واغتراب المجتمع عنهما.. وشيوع مُناخ قاتل من السلبية والركود.. وصولاً إلى عجز مطلق عن مجاراة الرأسمالية في مختلف الميادين، الأمر الذي أدى الى دخول النظام الاشتراكي أزمة عامة وشاملة ، انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية بدون حرب.. واختلال ميزان العَلاقات الاقتصادية الدولية لصالح البلدان الرأسمالية الكبرى، ودخول البلدان النامية مرحلة جديدة من الأزمات.

بتأثير انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء المنظومة الاقتصادية الدولية للبلدان الاشتراكية، وبلدان التوجه الاشتراكي في البلدان النامية، انتعشت الاتجاهات اليمينية التي تنادي بالعودة الى الأصول الكلاسيكية لاقتصاد السوق، والتراجع عن الإصلاحات التي تّم إدخالها على النظام الرأسمالي، بدعوى أنّها كانت تنازلات ضرورية لمواجهة الخطر الشيوعي خلال مرحلة الحرب الباردة ، لم يُعد ثمة ما يبررها ويستوجب استمرارها بعد سقوط الشيوعية.

في هذا السياق شهد عقد التسعينيات في القرن الماضي استحداث وظائف ضاغطة جديدة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي باتجاه إعادة هيكلة اقتصاديات البلدان الاشتراكية السابقة، واقتصاديات البلدان النامية بما يتلاءم مع آليات الأسواق الحرة، وإيقاف تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد وإلغاء وظائفها الاجتماعية، وربط التدفقات النقدية بمؤشرات الأسواق النقدية والمالية التي تتحكم بها اقتصاديات البلدان الصناعية الكبرى.

إلى جانب ذلك ظهرت منظمة التجارة العالمية خلال هذه الفترة، واضطلعت بأدوار ضاغطة إضافية، استهدفت تحرير التجارة العالميّة، وإلغاء الحواجز الجمركية، وإبطال مفعول السياسات الحمائية بين الأسواق باتجاه تأكيد الحرية المطلقة لانتقال رؤوس الموال والمنتجات.. وما ينتج عن ذلك من تأثير سلبي على الوظائف السيادية للدولة، وإيقاف تدخلاتها في ضبط الموازنات التجارية الخارجية، وصولاً إلى عولمة العَلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية ، وتحويلها إلى نظام اقتصادي عالمي غير دولي، قاعدته الأساسية الأسواق ورؤوس الأموال والمنتجات عابرة الحدود.

مناهضو العولمة المتوحشة

لئن كانت البلدان النامية والبلدان الاشتراكية سابقاً، هي الميدان الرئيسي لضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فإنّ ضغوط منظمة التجارة العالمية ، شملت كل دول العالم بدون استثناء، الأمر الذي ألحق أضراراً كبيرة بمصالح طبقات اجتماعية واسعة في البلدان الصناعية المتقدمة ، وإفقار المجتمعات بأسرها في البلدان النامية، بما في ذلك انتهاء الحاجة للصناعات التحويلية الخفيفة التي أقيمت في هذه البلدان، بعد أن حلّت محلها حاجة الأسواق الكبرى لإلغاء الحواجز الجمركية التي تحول دون التدفق الحر لرؤوس الأموال والمنتجات لصالح أوليغارشيات الأسواق وبارونات الشركات الاحتكارية العالمية الكبرى.

لعل ذلك ما يُفسر ردود الفعل الغاضبة التي تبديها الطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة من سياسات هذه المؤسسات الدولية ، بواسطة المظاهرات الصاخبة التي تنظمها القوى المناهضة للعولمة المتوحشة في كل مكان تُعقد فيه اجتماعات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،على غرار ما شهدته مدن أوروبية وأميركية عديدة سبق لها إن احتضنت هذه الاجتماعات في السنوات الماضية ، حيث تدعو هذه القوى إلى أنسنة العولمة ، والتوقف عن فرض السياسات التي تسبب المزيد من الفقر والبطالة وتولد الخوف من المستقبل.

مما له دلالة أن تزايد النشاط المناهض للعولمة المتوحشة اكتسب طابعاً كونياً، واجتذب طبقات اجتماعية واسعة بما فيها شرائح عريضة من رجال الأعمال المستثمرين في مجال الصناعة والزراعة في البلدان المتقدمة والنامية طوال السنوات الماضية ، حيث يطالب مناهضو العولمة بإعادة الاعتبار لوظائف الدولة السيادية في مكافحة الفقر وضبط الأسواق.. بيد أنّ ثمّة تساؤلات جدية حول المدى الذي يمكن أن تذهب اليه أوليغارشيات الأسواق وبارونات الشركات الاحتكارية الكبرى في الإصرار على فرض السياسات الرامية إلى تجاوز دور الدولة ، خصوصاً في ظل الانهيارات الكبيرة التي أصابت أسواق المال والأسهم منذ أحداث ١١ سبتمبر المأساوية وحتى الآن ، وما تمخض عنها من بروز الحاجة إلى الاستعانة بتدخل الدولة في تخصيص توظيفات رأسمالية هائلة لدعم الشركات الخاسرة وإنعاش الأسواق وتحفيز الاستهلاك وإيقاف التراجع الحاد في مؤشرات النمو.

الأخطر من ذلك أنّ التقارير الصادرة عن مراكز البحوث الاقتصادية العالمية ، أجمعت على التحذير من ركود خطير سيتعرض له الاقتصاد العالمي ، من شأنه أن يُعيد العالم بأسره إلى أجواء الركود الذي حدث في الثلاثينيات من القرن الماضي، وكان أحد أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهو ما يُضاعف مخاطر الأوضاع المتدهورة التي يعيشها العالم اليوم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، بالارتباط الوثيق مع تزايد الإنفاق العسكري على الحروب المستمرة في أفغانستان والعراق والقرن الأفريقي ، وارتفاع أصوات طبول الحرب التي تدق هذه الأيام ضد الإرهاب في مناطق إقليمية عديدة ومتفرقة ، دون أن تتضح أهداف محددة أو حدود واضحة لهذه الحرب!

في الآونة الأخير درجت منظمة التجارة العالمية على اختيار مدينة " الدوحة " مقراً لعدة اجتماعات ومنتديات إقتصادية دولية ، في مؤشر واضح يعكسُ رغبة في الهروب من مواجهة القوى المناهضة للعولمة التي تبيح لها الديمقراطيات الغربية إمكانية تنظيم تظاهرات حاشدة بهدف لفت الأنظار إلى أنّ ثمة قوى حية لا يمكن أن تستسلم لجنون أوليغارشيات الأسواق وبارونات الشركات الاحتكارية الذين يسعون إلى تدمير الحياة ا الإنسانية في هذا الكوكب.

فهل يقوى بارونات الشركات على الهروب دائماً من مواجهة الحقيقة المرّة التي توجب إحياء دور الدولة في إنقاذ الاقتصاد العالمي من مخاطر الكارثة المحدقة به، بما في ذلك حاجة البشرية لدور أكبر تضطلع به الدول في محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه وقطع مصادره المالية والثقافية؟

بوسعنا القول إنّ الإجابة عن هذا السؤال الجديد غير متاحة في الأجندة القديمة لمنظمة التجارية العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، كما أنها لم تتبلور ـ بعد ـ منذ ذلك التاريخ وحتى الآن !!

نقلا عن/ صحيفة ٢٦ سبتمبر

الأصوليات: الأسباب... النتائج والحلول

د. موزة غباش□

تناولنا في مقالات "حصار الثقافة العربية" السابقة تأثيرات الفضائيات و"الإعلام المعوْلم" على ثقافتنا، ونتناول اليوم مسألة الأصوليات التي أخذت في الانتشار والتأثير في اتجاه المزيد من الضعف والهزال الذي تعاني منه ثقافتنا. فما الذي يحدث في عالمنا العربي عموماً؟ ولماذا تتزايد الأزمة تفاقماً، وتزداد هويتنا ضياعاً وتمزقاً؟

لم تبدأ الأصوليات في هذه الفترة القصيرة بالتأكيد، وإذا كانت هزائمنا مستمرة منذ ألف عام، فالهزيمة الحديثة بدأت منذ ما يقارب المائة عام. أما الهزيمة الأحدث والأعمق ربما فهي التي بدأت بقيام "السرطان الصهيوني" ١٩٤٨، وهزيمة حزيران ١٩٦٧، ثم تعمقت بهزيمة ١٩٨٢ عبر اجتياح الجيش الصهيوني لواحدة من أهم العواصم العربية. وتوالت الهزائم والنكبات باجتياح الكويت ثم احتلال العراق أخيراً. هزائم تجسد انهيار المشروع القومي وتعبرِّ عنه.

هذا الانهيار أنتج أصوليات دينية وقومية وعرقية بغيضة، تحمل فكراً متعصباً وعنفياً لا يكف عن أخذ مجتمعاتنا رهينة للتخلف والتقاتل، في غياب ثقافة الحوار والتسامح والمساواة. يحدث هذا في ضوء الردة التي حدثت بعد زمن من الانخراط المحموم في الحداثة وفي حركات التحرر الوطني العلمانية، ولكن السؤال اليوم هو: لماذا نبتعد عن الحداثة ونتجه إلى الأصولية؟

في رد على هذا التساؤل يقول الباحث والمفكر الدكتور مصطفى حجازي إن السبب يمكن أن يتمثل في خيبة الأمل الكبرى، الإحساس بالفشل والضياع وفقدان الهوية، وانسداد آفاق المستقبل وما يحمله من تفاقم المأزق الوجودي. كما يتوقف عند تراكم هائل لرأس المال، وهيمنة هائلة للإعلام، حيث تنتشر قيم اقتصاد السوق وسلب المكتسبات الاجتماعية والتربوية والصحية، وسادت عملية ترويج ثقافة تلبية الشهوات والرغبات، التي أدت بصورة أساسية إلى اختزال البشر في الاستهلاك. هذا إضافة إلى قضايا التلوث البيئي وما تشكله من مخاطر على حياة البشر.

وإذا كانت هذه قضايا تمزج المعيشي بالوجودي، فإن قضايا مثل التبعية التكنولوجية والاقتصادية والإعلامية باتت تشكل احتقاناً روحياً يقود بالضرورة إلى العنف والرغبة في تحطيم صورة الذات غير المقبولة. وفي ظل حياة استهلاكية باتت الحاجة ماسة إلى البعد الغيبي في مواجهة الماديات.. وصار البحث عن معنى يتجاوز الوجود المادي سمة أساسية للإنسان في عالمنا كله عموماً، وفي عالمنا الثالث خصوصاً، حيث ذهبت أحلام التنمية والحرية والديمقراطية أدراج العولمة المتوحشة، وكذلك ذهبت نداءات العولمة العادلة أمام عواصف الصحراء والهيمنة على الثروات في العالم الجديد.

يمكن أن يحدث هذا في دول حققت قدراً من التنمية الاقتصادية/ المالية، وقدراً من الثراء والرفاهية لمواطنيها، ولكن ما الذي يمكن أن يحدث، أو هو يحدث فعلاً في الدول الفقيرة والمتخلفة، حيث يشاهد المواطنون البؤساء فيها يشاهدون ويسمعون ما يجري في العالم من حولهم؟ في العالم الذي بات قرية صغيرة لا يمكن إخفاء ما يجري فيه؟

سيشعر هذا الفقير بأنه يفتقر إلى كل حقوقه في الحياة، من حق العيش وإشباع الحاجيات الأساسية، علاوة على حقوق التعليم والصحة والتعبير وغيرها. شعور سيخلق الحقد تجاه من يجمعون الثروات بطريقة لا ترى بؤس البؤساء، ولا تعترف بأية قيم إنسانية، لا تعترف سوى بقيم اقتصاد السوق والحياة الاستهلاكية. فكيف يمكن أن يتصرف مثل هذا الإنسان، خصوصاً حين يجد جماعات تقدم له حلماً بحياة أفضل، سواء كانت حياة على الأرض أم حياة في السماء؟

هناك جماعات دينية تقدم له الجنة على طبق لا يكلفه سوى بعض العبادات ثم تفجير نفسه في مجموعة من "الكفار"، وهذا كاف للحصول على صك الغفران والتذكرة إلى الجنة، وما دام هذا الشخص يائساً ولا يملك شيئاً فهو لن يخسر شيئاً.

الأمر نفسه يمكن أن تقدمه جماعات أصولية قومية، فهي تقدم لأنصارها أحلاماً (بل أوهاماً) حول البطولة والتضحية، ما يدفع بالشباب تحديداً إلى الاستجابة لمثل هذه الشعارات، والإقبال على هذه الحركة أو تلك، الأمر الذي يجعل حياتنا العربية محاطة بمثل هذه الأصوليات المتعصبة، ويحرمنا من طاقات مهمة، خصوصاً أن الأمر كثيراً ما يتعلق بحملة شهادات عليا، وبتخصصات مهمة يمكنها أن تنتج الأفضل، ما يجعلنا نرى الخسارة مزدوجة، فنحن نخسر طاقة لا يتم تعطيلها فقط، بل يجري توظيفها في الاتجاه المعادي.

كل ذلك يتطلب مراجعة شاملة لهذه الظاهرة، مراجعة تتطلب جهود الأفراد والمؤسسات، المفكرين والمثقفين والإعلاميين، وبالتأكيد جهود المسؤولين الذين عليهم وضع التشريعات والأنظمة التي تحد من حالات الفقر، وتضع حداً للفوارق المذهلة في حصول الناس على حقوقهم، وتوفر العدالة والمساواة والحريات... الخ.

ومن دون هذه الجهود سنظل مأزومين ومهزومين ولا ننتج سوى الأصولية والاستهلاك وجماعات "الإرهاب".

□ كاتبة وأكاديمية إماراتية

الخطاب الإسلامي بين الركود والركون

سعود البلوي □

"الخطاب الديني الإسلامي خطاب تحريضي مليء باللغة الظلامية، خطاب ضد العقل وضد المنطق". هذا ما قاله المفكر المغربي المعروف محمد أركون الذي يرى أنّ محتوى هذا الخطاب يعاني من الركود والركون إلى الماضي؛ لأن المجتمعات الإسلامية ليس لديها وعي كاف بتاريخها حيث تعتمد على أيديولوجيا "الكفاح والنضال" التي فرضتها ظروف الاستعمار، لكن هذه الفكرة سيطرت على المجتمعات الإسلامية حتى خلقت تصوراً أسطورياً خيالياً "لما لا نزال نسميه الغرب" بأنه هو الذي يعيق تطورنا ويخرّب ثقافتنا؛ مما فوّت علينا الفرصة للاهتمام ببناء الدول الحديثة والمجتمعات المدنية بعد الاستقلال.

بفعل تأويل النص الديني وعدم البحث عن تأويلات جديدة أكثر إنسانية يتكرّس الهامش على حساب النص فيصرّ الخطاب الإسلامي دائماً على الانطلاق من "الماضوية" كنقطة بداية ترتكز على الركون المستمر إلى الماضي، وقد ترسّب الاستكانة إلى الماضي بعد أن أفاق المسلمون من غفوتهم التاريخية الطويلة فلم يستوعبوا أو يدركوا حجم الهوة التي تفصلهم عن العالم المتحضر مادياً ومعنوياً في العصر الحديث. وبذلك كان لا بد من الاطمئنان إلى شيء ما فلم يجدوا سوى تاريخهم الذي ينتمون إليه بما يشبه التباكي. واليوم نجد انتشار خطاب التحريض والكراهية والعنف الفكري والجسدي مسيطراً على القلوب والأذهان لأن من يستعير هذا الخطاب ويشدد عليه كأنه يريد،ربما دون قصد، أن يثبت فعلياً أن التراث الإسلامي لا يملك رصيداً إنسانياً مؤثراً سوى العنف والتطرف، في ظل التخلف الصناعي والعلمي والفكري والأخلاقي الذي تمثله الوصاية والسيطرة الدينية، وهي التي جعلت من المريدين والأتباع يؤدون دورهم بشكل تلقائي مثل دمى المسرح.

محتوى الخطاب الإسلامي اليوم فيه الكثير من الفوقية والحقائق المطلقة التي يجب ألا يرقى إليها الشك، وفيه الكثير من التقديس لمرويات الأسلاف التاريخية التي لن يُقبل إخضاعها للنقد العقلاني سيما في هذا العصر الذي تغير ت فيه الكثير من المسلمات. لكن المبررات التي تظهر دائماً على السطح يكون خلفها ما يقبع في العمق، إذ إن رفض التجديد الحقيقي والعميق في الخطاب الإسلامي يوضح أن هناك من يستفيد من سيادة هذا النوع من الخطاب الذي يتميز بملامسته العاطفة التاريخية عبر استحضار الأمجاد الغابرة للأمة على مختلف المشارب والتوجهات؛ وهذا ما يحتّم استدعاء اللحظات التاريخية التي تتميز بالشدة والقوة في زمن اتساع السلطة السياسية الإسلامية، ولم يكن هناك للأسف من يفكر بلحظات القوة الحقيقية التي تجسدها لحظات "الأنسنة" في التاريخ الإسلامي؛ لأن مثل هذه اللحظات تعتبر دعوة للخنوع الذي يجب ألا يكون في الشدة مما ولد قناعة بأن ليس أمامنا سبيل سوى قوة السيف!

وفيما يتعلق ببناء الدولة والمجتمع نجد هذا الخطاب أيضاً يعود إلى الماضي ويركن إلى تاريخه التليد في لحظة تجل في غير مكانها. فرغم تراكمات الخبرة لدينا إلا أنه ليس لدينا مرجعية حضارية– إنسانية على المستوى التطبيقي، حيث نتحدث عن الحق والعدل لكننا عاجزون عن تحقيق أدنى درجاته. ولذلك يصر الخطاب الإسلامي على التأكيد دائماً على المرجعية الإسلامية، ولكن هذه المرجعية تكاد تكون أقرب إلى شكل الكائن المسخ الذي ليس له هوية واضحة المعالم، ولذلك كلما تم تطبيق أدبيات وتعاليم هذه المرجعية المزعومة على أرض الواقع كانت النتائج مؤسفة: المزيد من التسلط وإلغاء الإنسان باسم الدين، ويتم ذلك وسط التأكيد على أن هذا هو المنهج الصحيح.

الإنسان في العالم الإسلامي لا يحتاج إلى استنهاض الهمم الواهية بقدر حاجته إلى أن يكون مكرماً في إنسانيته حراً في حياته واتخاذ قراراته، غير أن واقع هذا الخطاب قد جسد المزيد من سقوط الإنسان.

ففي تجربة "الدولة الدينية الإسلامية" في إيران وأفغانستان والسودان اكتشفنا المزيد من الكذب والخداع، لا لسبب سوى أن أي أيديولوجيا يكون ظاهرها شيئاً وباطنها شيئاً. ظاهرها (الشعاراتي) يوهم الناس بأنها ستكون أفضل دولة في العالم لأنها تقوم على الحق والعدل الإسلامي وحين يأتي التطبيق تذهب هذه الشعارات أدراج الرياح في ظل مزيد من الشكوى بأن الدولة كادت أن تكون لولا مؤامرات (الغرب)، ثم يبدأ مسلسل استحضار تاريخ المؤامرة. والغريب أننا حين نجزم يقيناً بالمؤامرة فإننا نعطي فرصة للعقل بوصفنا بالسذاجة والخواء، إذ كيف نعلم بالمؤامرات التي تحاك ضدنا ولا نتخذ سبيلاً لإفشالها؟ لكن يبدو أن هذه المؤامرة المزعومة تتدحرج مثل كرة الثلج ما تلبث أن تنعكس على الإنسان في العالم الإسلامي، حيث المزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي مع مزيد من القمع والتسلط.

ورغم ذلك ليس ثمة فرصة للسلام والحوار والتعايش، فإن كانت مصافحة الغرب–ولو من أجل تقاطع المصالح– تحد من معضلاتنا الحضارية فلم لا تفكر مختلف تلك الدول في تحقيق مصالحها وحفظ كرامة شعوبها وإنسانيتها؟ فبناء دولة المدنية القائمة على القانون واحترام الحريات أهم مشروع تجاهلته الدول الإسلامية ولم تلتفت إليه إلا حينما وقعنا في براثن الإرهاب والتحولات السياسية العالمية التي بدأت كعاصفة لا يُستبعد أن تتآكل أمامها كل البُنى الهشة وتهترئ بفعل الزمن غير المخطط له، وبالتالي نحن لن نسهم في صنع أي منتج حضاري على المستوى الإنساني ما دام خطابنا الإسلامي يحتوي على قيم وأدبيات دينية راديكالية رافضة لتجديد الخطاب وتهذيبه ليتناسب مع المرحلة التاريخية الصعبة التي نعيشها والتي جعلت منا مثل مريض ينتظر الشفاء أو الموت دون أن يجزم أي الأمرين سوف يصيبه.

وبما أن فحوى الخطاب الإسلامي تنطلق أولاً من تأويل النصّ فلا بد من إعادة النظر في هذا التأويل، وإعادة النظر تعني البحث عن تأويلات جديدة تعتمد على النص مباشرة لا على تراكمات الهوامش. الإصلاح أمر مهم وحتمي، وهو ليس ترفاً ثقافياً إنما ضرورة لابد منها ولكنه إذا لم يلامس الجذور الثقافية ويفتش عن الأسباب الرئيسية للمعضلات فإنه يكون خالي المحتوى، وهو الأمر الذي ترفضه المجتمعات الإسلامية مثل طفل يرفض الدواء.

□ كاتب سعودي

استعمار المستقبل !

السيد يسين □

الولايات المتحدة الأميركية لا تريد فقط أن تستعمر الحاضر ولكنها تسعى بقوة إلى استعمار المستقبل! ونعني بذلك أن تشكل مستقبل الإنسانية جمعاء وفقاً لنظرتها للعالم، وهي نظرة تنطلق من مسلّمة بسيطة وإن كانت بالغة الخطورة، وهي أن أميركا هي صانعة الوجود الإنساني، بحكم إرادة الله ومنطق التاريخ!

هكذا صاغ المفكر الباكستاني المعروف المقيم في بريطانيا "ضياء الدين سردار" في عبارة موجزة المنطق الكامن وراء اتجاه "الوحدانية" الأميركية، الذي ينزع إلى أن تكون الولايات المتحدة الأميركية هي القوة الوحيدة التي تسيطر على مصائر العالم في السياسة والاقتصاد والثقافة.

تعرفت على فكر "ضياء الدين سردار" منذ سنوات بعيدة، حين كنتُ في زيارة إلى لندن واكتشفت أن له كتاباً بعنوان "مستقبل الحضارة الإسلامية" ولفتت نظري ثقافة المؤلف الموسوعية ومنهجه الإبداعي في مناقشة موضوع تقليدي إلى حد ما تعودنا على أن يعالجه الكتاب العرب والإسلاميون بطريقة إنشائية فجّة، تدعو بكل بساطة إلى استرداد الفردوس المفقود، الذي مثلته الحضارة الإسلامية في عصر ازدهارها المبهر، الذي قاد الفكر الإنساني في ميادين الفلسفة والعلوم على وجه الخصوص.

لقد حاول ضياء الدين سردار تطبيق منهج "تحليل النظم" System analysis بطريقة خلاقة في المجال الحضاري والثقافي.

غير أنني فوجئت أنه –بالرغم من سعة معارفه في كل فروع العلم الاجتماعي– ينتهي في خاتمة الكتاب بالدعوة إلى مشروع أطلق عليه مشروع "العمران" مقتبساً المفهوم من ابن خلدون. واندهشتُ حين اكتشفت أن لبّ المشروع هو استعادة مجتمع "المدينة" أيام الرسول صلى الله عليه وسلم. وكانت المفارقة هي الفرق الجسيم بين المعالجة العلمية الرصينة لأمراض المجتمعات الإسلامية المعاصرة، والرؤية اليوتوبية (الخيالية) لإنشاء مجتمع إسلامي معاصر على غرار مجتمع "المدينة"!

ثم أتيح لي من بعد أن أتابع "سردار" في كتاب آخر ملفت عن "الإسلام وما بعد الحداثة" أثبت فيه المؤلف مرة أخرى استيعابه العميق لأحدث النظريات الفلسفية الغربية، واجتهاده لتكييف الفكر الإسلامي مع تيار ما بعد الحداثة، الذي وجه نقداً عنيفاً لمشروع الحداثة الغربي الذي قام المجتمع الصناعي الرأسمالي الأوروبي على أسسه المعروفة، وهي العقلانية والفردية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا وتبني نظرة خطية Linear في تقدم التاريخ الإنساني.

وقد بعدت بي الشقة عن متابعة كتب سردار المتتابعة التي أصبحت من معالم الفكر المعاصر. غير أنني –لأمر ما– وأنا في فترة راحة وأنا أتابع على شبكة الإنترنت موضوع التطرف الإيديولوجي الذي كنت مشغولاً بتأصيله، ظهرت لي على الشاشة مقالة بالغة الأهمية كتبها "سردار" بعنوان "الأسباب التي تدفع إلى الوحدانية" ويقصد اتجاه الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها القوة الأعظم والأوحد في العالم، إلى أن تنفرد بتقرير مصير الجنس الإنساني في القرن الحادي والعشرين.

وقد استطاع "ضياء الدين سردار" أن يتفوق على كل المفكرين الغربيين النقديين بما فيهم الأميركيون في تفسير القوى الدافعة وراء نزعة الهيمنة الأميركية المطلقة. ويرد ذلك إلى أن هذا المفكر النقدي الموسوعي قد وضع للتفسير إطاراً معرفياً متكاملاً، لأنه كما عبر بشكل فلسفي منهجي عميق قد رد ظاهرة "الوحدانية الأميركية" إلى أربعة أسباب كبرى وهي أسباب كونية Cosmological، وأنطولوجية (معرفية) Ontological، ووجودية existential، وتعريفية Definitional.

يقرر "سردار" أنه في التفكير الكوني التقليدي فإن الله سبحانه وتعالى هو سبب كل شيء. ومن قبيل التشبيه يمكن القول إنه في عالمنا الذي هيمنت عليه العولمة فإن الولايات المتحدة الأميركية أصبحت هي السبب المنشئ لكل شيء! فليس هناك شيء يمكن أن يتحرك في العالم إلا برضا أميركا، وليست هناك مشكلة يمكن حلها إلا عن طريقها. فهي فقط التي يمكنها حل الصراع بين فلسطين وإسرائيل، وهي التي حلت المشكلة بين الهند وباكستان والتي دارت حول كشمير، وهي التي بتدخلها في شمال أيرلندا توصلت إلى حل سلمي بين الطرفين المتنازعين، وبغير مصادقة أميركا على معاهدة "كيوتو" لضبط المناخ العالمي فإنها ستصبح لا معنى لها، وبغير الموافقة الأميركية لن يتحرك شيء في منظمة التجارة العالمية أو في البنك الدولي. وحتى بالنسبة للأمم المتحدة بغير أميركا لن تكون أمماً متحدة! بعبارة موجزة –على المستوى الكوني– أميركا هي السبب المنشئ، وهي السبب الذي يدفع الأشياء في مجال الحركة.

ومعنى ذلك أن أميركا لم تعد مجرد قوة عظمى بالمعنى التقليدي للكلمة، ولكنها أصبحت أول قوة مسيطرة عالمياً في التاريخ، وذلك بحكم قوتها العسكرية التي فاقت القوة العسكرية لكل الإمبراطوريات مجتمعة التي وجدت عبر التاريخ. وقوتها التي تبسطها على الكون كله، امتدت لتهيمن على المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وقد تسربت ثقافتها إلى كل الروافد الثقافية في العالم. ولو رجعنا إلى التاريخ لاكتشفنا أن الإمبراطوريات الرومانية والبريطانية والأسبانية لم تضع حدوداً لقوتها المادية، غير أن إيديولوجياتها الإمبراطورية استطاعت أن تهيمن وتضبط حركة الشعوب الخاضعة لها. وقد بسطت أميركا هذا الوضع ولم تقنع –كما قلنا في البداية– باستعمار الحاضر ولكنها تسعى أيضاً لاستعمار المستقبل!

والهيمنة الكونية لأميركا تمتد لتشمل الهيمنة على المكان والزمان. ولذلك فالولايات المتحدة الأميركية مشغولة الآن بإعادة كتابة التاريخ، من خلال تغيير مادة الحياة ذاتها، أو بمعنى أدق تكويننا البيولوجي ذاته، من خلال فتوحاتها العلمية وابتكاراتها التكنولوجية. بل إنها من خلال تكنولوجيات فائقة الحداثة تتحكم في المناخ العالمي، وتستعمر الفضاء الخارجي، بحيث يمكن القول إنها تتحكم في تطور مبادئ إنسانية متعددة. ووضعاً لكل ذلك في الاعتبار، فإن وضعها الكوني الذي وصفناه ينعكس بالضرورة على سلوكها السياسي، الذي يترجم في الواقع غرور القوة، وينبع من الحذلقة التي تجد مصدرها في الإحساس بأنها سبب كل شيء في العالم.

أما الأسباب المعرفية للأحادية الأميركية يمكن ردها إلى شعور قوي غلاب بأن الولايات المتحدة الأميركية تمثل الكمال في أرقى صوره. فإذا كان الإرهابيون أشراراً فإن أميركا هي رمز الخير. والعالم مقسم في الرؤية الأميركية إلى "محور الخير" الذي تتصدره هي و"محور الشر" الذي يتضمن أعداءها مثل كوريا الشمالية وإيران والعراق قبل غزوه عسكرياً. ويمكن القول إن الإحساس الأميركي بالكمال المطلق يعد حجر الزاوية في الأساطير المؤسسة لأميركا. ولما كانت تشكل مجتمعاً من المهاجرين فقد ثبتت اليقين لديهم بأنهم تركوا بلاداً سيئة وجاءوا ليبنوا المجتمع الذي يمثل "آخر أمل من آمال الإنسانية في الرقي والتقدم" حسب عبارة إبراهام لنكولن المشهورة. وقد أصّل الآباء المؤسسون لأميركا حق الأميركيين في الغزو وتملك "الأراضي العذراء" باستخدام العنف والقوة، باعتبار ذلك تحقيقاً للعدل الذي سيسمح للحضارة الأميركية بأن تنمو وتتقدم، وهكذا يمكن القول إن استخدام العنف لتحقيق أهداف المجتمع الأميركي كما تدركها نخبته السياسية الحاكمة في لحظة تاريخية ما جزء أساسي من النظرة الأميركية للعالم!

وهناك أسباب أخرى وجودية وتعريفية شكلت الظاهرة الأميركية.

□كاتب ومفكر مصري